Distribution: Restricted EB 2003/80/R.37/Rev.1 18 December 2003
Original: English البند11 (هـ)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية السودان

من أجل

مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز القرض v

موجز المشروع vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1
باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2
جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السودان 3

الجزء الثاني – المشروع 5

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 5
باء – أهداف المشروع ونطاقه 6
جيم – عناصر المشروع 6
دال – التكاليف والتمويل 8
هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11
واو – التنظيم والإدارة 12
زاي – المبررات الاقتصادية 13
حاء – المخاطر 14
طاء – الأثر البيئي 15
ياء – السمات الابتكارية 15

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 16

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

APPENDIXES **الذيول**

I.	**COUNTRY DATA**	**الأول – البيانات القطرية**	**1**
II.	**PREVIOUS IFAD LOANS IN THE SUDAN**	**الثاني – قروض الصندوق السابقة في السودان**	**2**
III.	**LOGICAL FRAMEWORK**	**الثالث – الإطار المنطقي**	**3**
IV.	**ORGANIGRAMME**	**الرابع – الهيكل التنظيمي**	**9**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار سوداني
1.00 دولار أمريكي	=	265 ديناراً سودانيا
1.00 دينار سوداني	=	0.0038 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر
1 *فدان*	=	0.42 هكتار = 1.03 آكر

حكومة جمهورية السودان

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني– 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

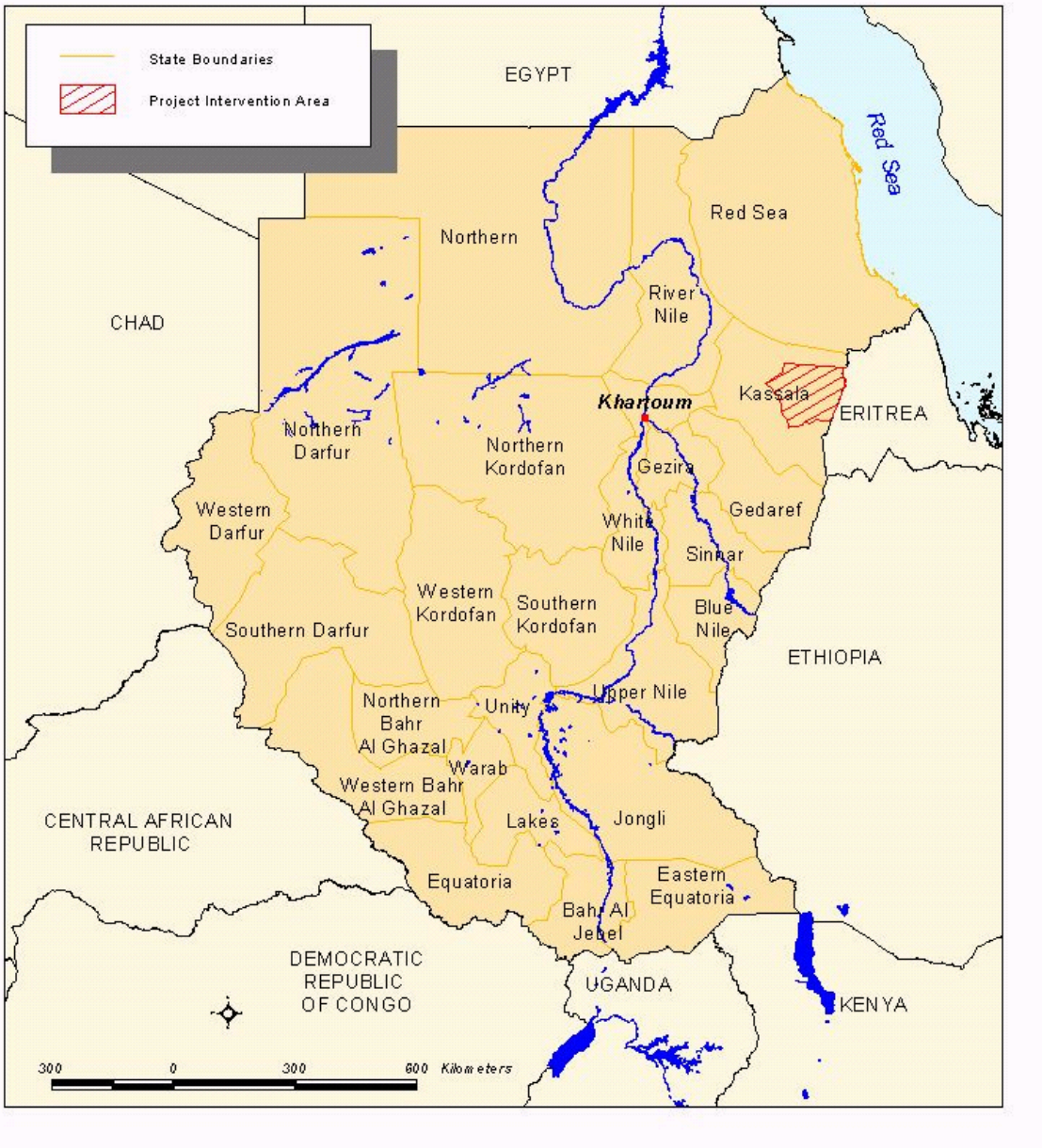

المصدر: *إعداد مكتب التقييم/الصندوق (خريطة العالم الرقمية – معهد بحوث النظم البيئية)*

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية السودان

مشروع إحياء موارد الرزق المستدامة في القاش

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية السودان
الوكالة المنفذة:	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
التكلفة الكلية للمشروع:	39.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	17.45 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 24.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	لا أحد
مساهمة المقترض:	8.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.7 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسة المالية المشاركة:	0.5 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

المستفيدون من المشروع. تشير التقديرات إلى أن عدد سكان منطقة المشروع يصل إلى 87 000 أسرة، أي نحو 480 000 نسمة. ومن بين هذه الأسر هناك 75 000 أسرة ريفية تقريباً، منها 67 000 أسرة فقيرة. وطبقاً للتقديرات فإن 30 000 مزارعاً مستأجراً سيستفيدون من إتاحة الوصول المضمون والعادل إلى الحيازات المروية والسليمة اقتصاديا. كما ستكتسب مجموعة أخرى مؤلفة من 10 000 أسرة معدمة، منها قرابة 4 500 أسرة تترأسها النساء، قدرة مضمونة ومعترف بها قانونياً على الوصول إلى الأراضي المروية. وستستفيد 27 000 أسرة من غير الأسر المستأجرة من تحسين المرافق الأساسية للإنتاج الحيواني (توافر العلف، الخدمات البيطرية، جهود إعادة تكوين القطعان) ومن الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

أسباب الفقر. يرتبط مستوى الفقر الريفي في منطقة دلتا القاش، كما في المناطق الأخرى من السودان، ارتباطاً وثيقاً بمدى ضعف الإنتاج والقدرة الإنتاجية في القطاع الزراعي. وقد انكمشت المساحة المزروعة الكلية بنسبة 50% على مدى السنوات العشرين الماضية، في حين انخفضت حصة المستأجر من هذه المساحة من سبعة فدادين إلى أقل من فدان واحد. وترجع الأسباب الرئيسية لعملية الإفقار هذه التي أخلَّت بموارد الرزق في دلتا القاش إلى عوامل الإدارة، والمؤسسات، والسياسات. ومن أبرز هذه العوامل الافتقار إلى نهج معتمد وخطة إنمائية للمنطقة، مما أدى إلى استخدام ارتجالي للموارد والاستثمارات الراهنة، وعدم القدرة على توقع توزيع الموارد المحلية وغير المحلية، بما في ذلك نظام المحسوبية الجائر؛ والافتقار إلى الشفافية في إدارة الموارد والاستثمارات في منطقة القاش، وعدم استخدام الفوائض المستخلصة من هذه المنطقة في عمليات إعادة الاستثمار فيها؛ وعشوائية خدمات الدعم؛ والإعفاءات المتكررة من غرامات عدم تسديد رسوم الخدمات، مثل رسوم المياه، وما لحق بعرى التضامن التقليدية وآليات المساندة الاجتماعية من ضعف. ومما زاد من تفاقم الوضع الظروف الإيكولوجية الزراعية القاسية والهشة نسبياً والتدهور المتراكم لقاعدة الموارد الطبيعية.

مساعدة المشروع للمجموعة المستهدفة. يتمثل هدف المشروع في ضمان تشغيل مشروع القاش للري الفيضي على نحو يتسم بالكفاءة، والإنصاف، والاستدامة، ودمج هذا المشروع في الاقتصاد المحلي. وتشمل النتائج الرئيسية المنشودة للمشروع ضمانات سياسية ومؤسسية تكفل الإدارة الرشيدة، والمسؤولة، والمنصفة للمياه، وزيادة في مساحة الحيازات من فدان واحد إلى رقعة سليمة اقتصادياً قدرها 3 فدادين مزروعة بالمحاصيل الغذائية والنقدية في كل سنة، والوصول العادل إلى حقوق الاستئجار في المشروع، وتنويع قاعدة موارد الرزق في صفوف الأسر غير المستأجرة، والوصول الموثوق إلى مياه الشرب والخدمات الاجتماعية، وتعزيز قدرة النساء على الوصول إلى الأصول الاجتماعية والإنتاجية، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية الريفية، وإنشاء المنظمات الاجتماعية التي تتولى، ضمن جملة أمور، المسؤولية عن إدارة الموارد الطبيعية وتوفير الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية، والمالية، وتدعيم قدرة مشروع القاش الزراعي على إدارة المطالب المتنافسة على الموارد المالية بصورة عادلة وفعالة.

مشاركة المستفيدين. يعتبر اعتماد نهج تشاركي عنصراً أساسياً في ظل الظروف السائدة في إقليم دلتا القاش، حيث تتباين الفرص والأولويات بين المجموعة المستهدفة الرئيسية والجهات المعنية الأخرى. وفي هذا الصدد سيشارك مندوبون عن المجتمعات المحلية في عملية إصلاح نظام استئجار الأراضي، وانتقاء المستأجرين المؤهلين، وتحديد

المعايير لتصفية سجلات مناطق الري والوصول إلى الأراضي على أساس عادل، وتشكيل رابطات المنتفعين بالمياه والمنظمات المجتمعية المتمحورة حول المصالح الاقتصادية والاجتماعية. وستُدعم مشاركة النساء من خلال بناء التحالفات مع القيادات المحلية، وعلاقات الشراكة مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، واعتماد أرقام مستهدفة لتمثيل النساء في المنظمات المجتمعية، إلى جانب توفير التدريب المعني للنساء والرجال بشأن المفاهيم المتصلة بالتمايز بين الجنسين.

السمات الابتكارية. تمشياً مع وثيقة الفرص الاقتصادية القطرية للسودان (2002)، فإن المشروع سيخلق فرصاً وحوافزا للإصلاحات في السياسات والمؤسسات اللازمة لإعادة توزيع الأصول بصورة منصفة بين السكان وتفويض أمر إدارة الأراضي والمياه تدريجياً إلى رابطات المنتفعين والرابطات المجتمعية. كما أن المشروع يقترح اعتماد نُهج تفاضلية اجتماعياً وجنسياً لتيسير وصول الفقراء والنساء إلى الأصول الإنتاجية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية السودان
من أجل
مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية السودان بما قيمته 17.45 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 24.9 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة في تمويل مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تعتبر السودان أضخم بلد في أفريقيا حيث تصل مساحتها إلى نحو 2.4 مليون كيلومتر مربع، كما أنها تتدرج في عداد أشد البلدان فقراً في العالم. ويبلغ عدد السكان قرابة 33 مليون نسمة علماً بأن معدل النمو السكاني يصل إلى زهاء 2.6% سنويا. ووفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً فقد كان هناك 20 مليون نسمة تقريباً عام 2002 يعيشون تحت خط الفقر الذي يقل عن دولار أمريكي واحد في اليوم. والفقر في السودان ظاهرة ريفية في المقام الأول، كما أن مستواه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف القدرة الإنتاجية الزراعية. ومع أن السودان غنية بالموارد الطبيعية فإنها ما تزال متخلفة أساساً نتيجة الحرب الأهلية المطوَّلة ورداءة الإدارة الاقتصادية.

2 - وفي عام 1997 انخرطت الحكومة في برنامج للإصلاح الاقتصادي يرصده صندوق النقد الدولي. وخلال الفترة الواقعة بين عامي 1997 و2000 حقق هذا البرنامج مكاسب جمَّة من حيث استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي. وعكس الأداء من زاوية النمو، والتضخم، وميزان الحسابات الجارية الخارجية، ما اتسمت به التدابير المالية والنقدية من حصافة. وظل أداء الصادرات رديئاً للغاية، في حين تزايد الطلب على الواردات. وأدى هذا الوضع إلى عجز في الحسابات الجارية بلغ في المتوسط نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يصل حجم الدين الخارجي إلى 21.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2003، في حين تمثل القيمة الحالية للدين الخارجي

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

نسبة 135% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي إلى تراكم متأخرات تسديد الديون، بما في ذلك ديون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[2]

3 - يغلب الطابع الزراعي على الاقتصاد في السودان حيث تستقي نسبة تصل إلى 70% من السكان رزقها من هذا القطاع. وفي عام 2001 أسهمت الزراعة بنسبة 39% في الناتج المحلي الإجمالي وما تزال تعتبر قطاعاً بارزاً من قطاعات التصدير. وهناك ثلاثة نظم زراعية رئيسية في البلاد هي التالية: (i) الزراعة المروية، (ii) الزراعة البعلية شبه المميكنة، (iii) الزراعة التقليدية البعلية. وتبلغ حصة كل نظام من هذه النظم في الإنتاج الزراعي 28.7% و9.1% و60.8% على التوالي. وضمن القطاع فإن إنتاج المحاصيل يوفر نسبة 53% من الإنتاج الزراعي، في حين تسهم الثروة الحيوانية بنسبة 38%، ويبلغ نصيب الغابات ومصايد الأسماك 9 في المائة. ويقدم قطاع الزراعة المروية نسبة تقرب من 60% من الإنتاج الزراعي، بينما تجيء نسبة 7% من هذا الإنتاج من قطاع الزراعة المميكنة، ونسبة 33% من قطاع الزارعة البعلية التقليدية. ومنذ حالات النقص الغذائي في الثمانينات منحت الحكومة أولوية متقدمة إلى إنتاج المحاصيل الغذائية، وهو ما أسفر عن توسع كبير في المساحات المزروعة بالذرة الرفيعة والقمح وزيادة ضخمة في إنتاج هذين المحصولين، وذلك على حساب المحصول النقدي الأساسي، وهو القطن، في غالب الأحيان حيث انخفض إنتاجه بنسبة تزيد على 40% منذ منتصف الثمانينات. ويصل الإنتاج الحيواني إلى أعلى معدلاته في النظم التقليدية للزراعة البعلية، غير أنه آخذ في التزايد في المناطق المروية. وبصفة عامة تستطيع السودان الآن إنتاج ما يكفي من غذاء لإطعام سكانها. غير أن هذا الاكتفاء الذاتي يمكن أن يختل بفعل التباين من منطقة إلى أخرى ومن عام إلى عام، والمترافق مع مشكلات خطيرة في ميدان التوزيع.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - استُقيت الدروس التالية فيما يتعلق بالآتي: (i) عوائق أصحاب الحيازات الصغيرة، (ii) أثر المشروعات، (iii) الأنشطة الموجهة نحو المرأة، (iv) الاستثمار في القطاع البعلي، (v) الائتمان، (vi) الجوانب المؤسسية والإدارية.

(i) تتعلق **العوائق** الأساسية التي تعترض طريق **أصحاب الحيازات الصغيرة** بالتقلبات المناخية، والافتقار إلى فرص تنويع الدخل، وضعف القدرة على الوصول إلى الأصول الإنتاجية والخدمات المالية، ورداءة قنوات التسويق، وارتفاع خسائر التخزين. ويُعنى البرنامج الجاري للتنمية الريفية في جنوب كردفان بهذه القضايا عبر إنشاء نظام إرشادي قروي وإقامة مصارف للبذور.

(ii) وفيما يتصل **بأثر المشروعات** فقد نجحت المشروعات عموماً في زيادة الإنتاج وتوفير بعض المرافق الأساسية الهامة. وبالإضافة إلى الإنجازات المادية، فإن المشروعات الجارية تسهم في إنشاء منظمات العون الذاتي ومنحها الطابع المؤسسي، وفي بناء قدرات خدمات الإرشاد الزراعي.

(iii) أصابت **الأنشطة الموجهة نحو المرأة** النجاح على الرغم من ضآلة ما هو مخصص لها من موارد المشروعات. وقد اعتمد المشروعان الجاريان الآن في شمال وجنوب كردفان نهجاً يرمي إلى إشراك

[2] تواصل حكومة السودان الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمدفوعات خدمة ديون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

النساء في أنشطتهما الرئيسية. وهكذا فقد تراوحت نسبة مشاركة النساء في الأنشطة الاجتماعية، والتقنية، وأنشطة المنظمات المجتمعية بين 30 إلى 50 في المائة.

(iv) تمكنت المشروعات المعنية **بالاستثمار في القطاع البعلي** من الوصول إلى عدد من الأسر يزيد نسبياً على ما بلغته مشروعات استصلاح شبكات الري، وقامت بذلك أيضاً بتكاليف أدنى. كما أن هذه المشروعات أقل اعتماداً على الصادرات في الحصول على معداتها ومدخلاتها، وهي تنتج ثروة حيوانية ومحاصيل تصديرية عالية القيمة، ومن ثم فإن مساهمتها أكبر في عائدات النقد الأجنبي. وهكذا فإن الخبرة المستقاة من المشروعات تشير إلى أن الأثر الاجتماعي والربحية الاقتصادية للاستثمارات في القطاع البعلي لا يقلان من حيث الأهمية عنهما في القطاع المروي.

(v) وفيما يتصل **بالائتمان** فإن جهود الصندوق لحث البنك الزراعي السوداني على إعادة توجيه عملياته لصالح صغار المزارعين التقليديين لم تخلِّف أي أثر ملموس على النمط العام لعمليات الإقراض. على أن المصرف المذكور يوفِّر خدمات مالية ريفية هامة للمجموعات المستهدفة في مناطق المشروعات. وما تزال المشروعات تساند المصرف عبر الخطوط الائتمانية وتعمل على إزالة العقبات التي تحول دون الوصول إلى الائتمان (نظام إرشاد واف لمساندة المشروعات الإنتاجية، واعتماد الضمانات الجماعية عوضاً عن الفردية، وإقامة المصارف المتنقلة لتوسيع تغطية خدمات المصرف الزراعي السوداني). كما أن هذا المصرف يخضع أيضاً لبرنامج إعادة للهيكلة بغية تبسيط عملياته وحصرها بالتمويل الريفي بما يخفف من ديونه ويعزز من رأسماله.

(vi) وتشمل الدروس المستفادة فيما يتعلق **بالجوانب المؤسسية والإدارية** إدراكاً جديداً بصعوبة اجتذاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم في المناطق النائية والشاقة، وبضعف قدرة الوكالات المختصة وشبه الحكومية على توفير الدعم التقني والاستجابة إلى أولويات المجموعات المستهدفة، وقلة الأموال المقابلة، وشح النقد الأجنبي. ويجري العمل على استنباط الحلول على أساس كل حالة على حدة وذلك لضمان ما يكفي من الاستقلال الذاتي ومن الحوافز لفرق إدارة المشروعات وإتاحة فرص وافرة للمنظمات القاعدية للتأثير على تنفيذ المشروعات وضمان توافر الأموال المقابلة بسرعة.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السودان

5 - **سياسة السودان من أجل استئصال الفقر.** قُدِّمت المساعدة لإعداد مسودة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر خلال الفترة 1999–2000 عبر منحة ودعم تقني من البنك الدولي. واعتمد مرسوم لمجلس الوزراء المبادئ التالية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر. أولاً، يشكل السلام والمصالحة شرطاً مسبقاً لإطلاق موارد كافية للحد من الفقر. ثانياً، ينبغي أن تفسح السياسات الاقتصادية المجال للحوافز للاستثمار الخاص وتحسين القدرة الإنتاجية. كما أن الوثيقة تتضمن أيضاً توجيهات بشأن (i) منح الأولوية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، (ii) خلق فرص العمالة في قطاعي الزراعة والخدمات، (iii) ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، (iv) بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الجهات المانحة

المحتملة، (v) النهوض بآليات التنفيذ وتوسيع عملية المشاركة لتشمل المجموعات العامة والخاصة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

6 - وقد أطلقت الحكومة برنامجاً عاجلاً للحد من الفقر عام 2001 وذلك كإجراء مستعجل لتحسين الخدمات الاجتماعية الريفية التي طال إهمالها. ويموّل البرنامج خدمات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الملاريا، وتوفير مياه الشرب بكلفة إجمالية تقديرية تبلغ نحو 50 مليون دولار أمريكي، وهو ما كان يعادل نسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001. وبغية مكافحة الفقر وتوسيع القدرة الاقتصادية للبلاد، فقد طبَّقت الحكومة سياسة نشطة لاستصلاح شبكات الري وسعت إلى إصلاح إدارة هذه الشبكات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تقوم الآن باستعراض سياسات تسويق المحاصيل النقدية والثروة الحيوانية لتقديم الحوافز إلى المنتجين.

7 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر.** قامت معظم الجهات المانحة بتعليق عملياتها في السودان وذلك بسبب المشكلات والقضايا السياسية المرتبطة بالمتأخرات. وكانت الاستثناءات الرئيسية لذلك هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الإسلامي، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، وبضعة وكالات ثنائية. وقد واصلت وكالات الأمم المتحدة ذات المهام الإنسانية عملها، غير أن البلاد ظلت معزولة على مدى عقد التسعينات كله تقريبا. وبذلت الحكومة مؤخراً جهوداً واسعة لتطبيع علاقاتها مع الجهات المانحة. وقد جاءت الانطلاقة في هذا الصدد عام 1997 حينما بدأت البلاد ببرنامج للإصلاح الاقتصادي يستغرق ثلاثة أعوام ويقوم صندوق النقد الدولي برصده. وخلال الفترة 1998–2000 أقرت المؤسسات الإنمائية الإقليمية والثنائية العربية برامج لإعادة جدولة الديون والتخفيف منها مما أتاح استئناف عمليات الإقراض. كما بدأ البنك الدولي برسم معالم استراتيجيته عبر إعداد مذكرة اقتصادية قطرية. ويعتمد توسع حضور الجهات المانحة على نتائج المفاوضات وتوقيع اتفاقات ماكاكوس للسلام، وعلى نتائج المفاوضات المتعلقة بالديون الخارجية.

8 - **استراتيجية الصندوق في السودان.** في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدها الصندوق عن السودان (2002)، اتفقت الحكومة والصندوق على استراتيجية تتسم بما يلي: (i) إبراز الحاجة إلى التركيز على المجموعات السكانية المحرومة في المناطق التي يسود فيها نظام الزراعة البعلية، (ii) ترويج المشروعات ذات الأهمية المباشرة لاستراتيجيات موارد الرزق التي تعتمدها المجموعات المستهدفة، (iii) تمكين النساء من المشاركة بشكل كامل في عملية التنمية، (iv) تشجيع المشروعات الاستثمارية لاختبار إصلاحات السياسات الهامة (إيرادات الحكومات المحلية، وحيازة الأراضي، والائتمان الريفي، والتسويق، وما إليها) والمساهمة في جهود إرساء السلام، (v) الاعتماد على تعزيز علاقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، (vi) الاتساق مع التوجهات الأساسية للإطار الاستراتيجي الشامل للصندوق، والاستراتيجية الإقليمية، والاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر.

9 - وفي هذا السياق فإن الوجهة الأساسية للاستراتيجية هي مساندة استراتيجيات موارد الرزق التي تعتمدها المجموعات المستهدفة، مع التركيز على النهوض بالقدرة الإنتاجية للأسر الريفية وعلى توفير بيئة مؤسسية مساعدة. أما الوجهة الثانية للاستراتيجية فهي تمكين الرجال والنساء على حد سواء من المشاركة بصورة كاملة في عملية التنمية. وتتمثل الوجهة الثالثة في ترويج الإدارة المحلية الرشيدة.

10 - **الأساس المنطقي للمشروع.** يعتبر هذا المشروع أول المشروعات المقترحة على أساس وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في السودان التي أعدها الصندوق. وتمشياً مع الاستراتيجية القطرية فإن الأساس المنطقي للمشروع يستند إلى الحاجة إلى التصدي للأسباب السياسية والمؤسسية الكامنة وراء تدهور مشروع القاش للري الفيضي والمناطق الرعوية المجاورة. ويعني ذلك إعادة تخصيص حقوق الأراضي والمياه وإرساء ترتيبات مؤسسية مناسبة. ويرتكز الأساس المنطقي للتصميم أيضاً على العلاقة المنتظرة بين التنمية والسلام: إذ أن تحسن المستويات المعيشية للفقراء في المنطقة سيؤدي كما هو مفترض إلى تخفيف التوترات الاجتماعية القائمة.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11 - تقع منطقة مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش في ولاية كسلا في الجزء الشرقي من السودان. وتتمتع المنطقة بموردين مائيين هامين هما نهر عطبرة الذي يغذي مشروع ري حلفا الجديدة،[3] ونهر القاش الموسمي الذي تتم الاستفادة منه بفضل مشروع ضبط مياه الفيضانات. وتعمل ولاية كسلا كملاذ، ولاسيما في أوقات الأزمات. وقد دفعت موجات الجفاف والقلاقل المدنية بالنازحين واللاجئين إلى الاستقرار في هذه الولاية، وهو ما أدى إلى تصاعد الضغوط الديموغرافية والاقتصادية على قاعدة الموارد الغنية والهشة في الوقت ذاته. ووفقاً للتقديرات فإن ولاية كسلا تستضيف الآن نسبة 20% من مجموع اللاجئين في البلاد. وفي منطقة القاش تشير هذه التقديرات إلى أن عدد السكان زاد بمعدل سبعة أضعاف على مدى السنوات العشرين الماضية؛ وارتفع عدد المستأجرين في مشروع القاش للري الفيضي بنسبة أربعة أضعاف، في حين انكمشت القاعدة الإنتاجية (المنطقة المزروعة) بنسبة 50 في المائة.

12 - **منطقة المشروع.** تم تحديد منطقة المشروع عبر عملية لتقدير استراتيجيات موارد الرزق مولتها إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) والتي أكدت بجلاء أن موارد الرزق المحلية تعتمد على تكامل القطاعات الفرعية للمحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات. ووسِّعت منطقة المشروع لتشمل المنطقة التي يغطيها مشروع القاش للري الفيضي بأكملها، وكذلك الضفة الشرقية من نهر القاش، والمراعي الواقعة إلى الشمال والغرب من ذلك المشروع، مع استثناء مدينة كسلا إلى الجنوب والقرى المحيطة بها. وتحاذي منطقة المشروع من الشمال إقليماً يعاني من انعدام الأمن.

13 - **المجموعة المستهدفة.** تشير التقديرات إلى أن عدد سكان منطقة المشروع يصل إلى 000 87 أسرة، أي نحو 000 480 نسمة. ومن بين هذه الأسر هناك 000 75 أسرة ريفية تقريباً، منها 000 67 أسرة فقيرة. وطبقاً للتقديرات فإن 000 30 مزارعاً مستأجراً سيستفيدون من إتاحة الوصول المضمون والعادل إلى الحيازات المروية والسليمة اقتصاديا. كما ستكتسب مجموعة أخرى مؤلفة من 000 10 أسرة معدمة، منها قرابة 500 4 أسرة تترأسها النساء، قدرة مضمونة ومعترف بها قانونياً للوصول إلى الأراضي المروية. وستستفيد النساء والرجال في 000 27 أسرة من غير الأسر

[3] شارك الصندوق بين عامي 1980 و1988 في تمويل مشروع حلفا الجديدة لإحياء منشآت الري الواقع على بعد 150 كيلومتراً تقريباً إلى الغرب من مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش.

المستأجرة من تحسين المرافق الأساسية للإنتاج الحيواني (توافر العلف، الخدمات البيطرية، جهود إعادة تكوين القطعان) ومن الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

14 - يتمثل **الهدف** الشامل للمشروع في إنعاش موارد الرزق المستدامة لنحو 67 000 أسرة فقيرة تعيش في دلتا نهر القاش أو بالقرب منها وذلك على نحو يتسق مع الاستخدام الكفوء والمستدام لموارد الأراضي والمياه وبالاستناد إلى تصور مشترك للتنمية وإلى استقرار الترتيبات المؤسسية ذات الصلة. أما **الغاية** من المشروع فهي ضمان التشغيل الكفوء، والعادل، والمستدام لمشروع القاش الزراعي وإدماج هذا المشروع في الاقتصاد المحلي. و**الأهداف المحددة** للمشروع هي: (i) وضع وصون تصور مشترك للتنمية، (ii) إرساء ترتيبات مؤسسية معنية مناسبة للتصور المشترك، (iii) إقامة مرافق أساسية للمياه المستصلحة وللجوانب الاجتماعية الأخرى وتوفير نبائط لجمع المياه، (iv) تحسين أساليب زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، (v) إنشاء خدمات مالية، (vi) تعزيز قدرة التخطيط الحكومية.

15 - **نهج التنفيذ.** يتطلب كبح مسار تدهور مشروع القاش للري الفيضي وتصحيحه التصدي، قبل كل شيء، للعوامل المؤسسية التي كان لها دور بارز في هذا التدهور. ولذلك فإن نهج تنفيذ المشروع سيأخذ في الحسبان السياسات التمكينية الرامية إلى ضمان تمتع المجموعة المستفيدة الرئيسية بالقدرة على الوصول العادل إلى الأصول الاستراتيجية، وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في استحداث نظام منصف ومستدام للإدارة المشتركة للموارد الطبيعية. وتحقيقاً لذلك فإن هناك خمسة مجالات للسياسات التي تعتبر أساسية لعملية الإصلاح اللازمة لضمان نجاح المشروع. وتتعلق هذه السياسات بحقوق المياه والأراضي، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بإدارة المرافق الأساسية الإنتاجية والاجتماعية، وحقوق العضوية في رابطات المنتفعين بالمياه، والتنظيم. وسيتم تنفيذ التدابير الأربعة هذه بالتنسيق مع تدبير خامس هو: استصلاح مرافق الري الأساسية. وتتسم عناصر بناء القدرات في صفوف مختلف الجهات المعنية، والرصد المنتظم لآثار الإصلاحات المؤسسية، واستحداث أحكام قانونية مساعِدة بأهمية حاسمة في تنفيذ المشروع وضمان استدامة منافعه.

جيم – عناصر المشروع

16 - سينفذ المشروع على مدى ثماني سنوات. وفي السنة الرابعة للمشروع سيتم إجراء استعراض منتصف المدة لتقدير إنجازات المرحلة الأولى للمشروع من حيث فعالية الإصلاحات المقترحة وعدالتها، ومن زاوية النتائج الأولية لتحسين موارد الرزق وسد الفوارق القائمة بين الرجال والنساء من حيث القدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والإنتاجية. وستستنير جهود التوجيه اللاحقة لعملية الإصلاح وأشكال تنفيذ المشروع بما سيخلص إليه الاستعراض المذكور من نتائج. ويتكون المشروع من خمسة عناصر هي التالية.

17 - **استصلاح شبكات الري.** يتمثل الهدف المزمع للمشروع من تعزيز القدرة الإنتاجية للأراضي الرعوية المروية والمراعي المحيطة عبر تحسين إدارة مياه الفيضانات وجمعها. وسيتحقق ذلك من خلال تحسينات مؤسسية وتقنية مجتمعة. وستشمل الجوانب المؤسسية انتقاء المستأجرين وتسجيلهم، وإرساء حقوق الاستئجار لضمان حيازات قابلة

للاستمرار، والتنظيم الطوعي للمزارعين في رابطات للمنتفعين بالمياه تحظى بالاعتراف القانوني، والتي سيُبرم مشروع قاش الزراعي معها عقوداً لتوفير الخدمات تتعلق بتسليم المياه على مستوى المساقي الرئيسية والفرعية (وحدات ضمن منطقة للري). وسيكون إنشاء روابط للمنتفعين بالمياه تحظى بالاعتراف القانوني شرطاً للاستفادة من مبادرات تنمية الأراضي، بما في ذلك ضمان حيازات الأراضي، وتسوية الأراضي، وإزالة شجيرات المسكيت، وتحسين مقادير المياه التي تحصل عليها المساقي الرئيسية والفرعية، وتطهير الأقنية. وستشمل أعمال الاستصلاح أنشطة تدريبية توفرها وزارة الري والموارد المائية أعلى النهر وأسفله، وإصلاح شبكات المياه، والقنوات، والطرق الفرعية. وسيكفل نظام الري الجديد، عند اكتماله، توافر 000 120 *فدان* من الأراضي المزروعة في السنة وسيعمل على أساس التناوب كل عامين. وسيتم تسجيل نحو 000 40 مستأجر، منهم 10% من الأسر التي تترأسها النساء، بحيازات تصل مساحة الواحدة منها إلى 3 فدادين من الأراضي المزروعة في السنة.

18 - **الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي.** يتمثل الهدف المزمع لعنصر الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي في تحسين الإنتاج الحرجي والقدرة الإنتاجية للثروة الحيوانية. وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز الخدمات البيطرية، وتزويد الأسر غير المستأجرة (ولاسيما منها الأسر التي تترأسها النساء) بسلالات حيوانية محسَّنة، وتنفيذ سياسة سليمة لاستخدام الأراضي تتيح تنمية الموارد الرعوية وإدارتها المجتمعية، مثل مرافق السقي، وهياكل احتواء وتوزيع المياه، وكبح انتشار شجيرات المسكيت الغازية. كما ستُدمج إدارة مياه الفيضانات أيضاً بأنشطة تنمية قطاعي الثروة الحيوانية والغابات. وستستفيد نحو 000 27 أسرة من النتائج المنتظرة طويلة الأمد لهذا العنصر والمتمثلة في مضاعفة حجم القطعان وتعزيز ما لدى النساء، والأسر المعدمة، وصغار أصحاب القطعان من ثروة حيوانية.

19 - **التنمية المجتمعية، وبناء القدرات، والتمكين.** إن الهدف الرئيسي لهذا العنصر هو تيسير وصول المجتمعات المحلية إلى موارد سليمة وموثوقة من مياه الشرب، وهو ما سيعود بالنفع على نحو 70 تجمعاً قروياً، وتسهيل وصول النساء والأسر المعدمة إلى الأصول الاجتماعية والإنتاجية (000 15 امرأة و000 3 رجل من المستفيدين). وسيتحقق ذلك من خلال إصلاح مرافق المياه القائمة ونقل إدارتها إلى لجان إدارة لمياه الشرب معترف بها قانونيا. وبفضل منح من المشروع، ستقوم لجان التنمية المجتمعية المنتخبة والمعترف بها قانونياً بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على أساس التمويل التناسبي. وبغية مساعدة النساء في الأسر المستأجرة وغير المستأجرة على التكيف مع التحولات في أعباء العمل الزراعية وغير الزراعية وتمكينهن من إدارة الموارد بكفاءة، فإن المشروع سيقيم تحالفات استراتيجية مع الزعماء المحليين لتنشيط مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتنظيم حملات التوعية الموجهة إلى النساء والرجال، وتدريب النساء على المهارات الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع تمثيل النساء في لجان التنمية المجتمعية، وتوسيع نطاق تغطية المنظمات المجتمعية والمجالس المحلية.

20 - **الخدمات المالية والتسويق.** سيكفل هذا العنصر تحسين نطاق تغطية الخدمات المالية الريفية لصغار المستأجرين، وأصحاب القطعان الصغيرة، والأسر المعدمة، والنساء. وستُنفَّذ دراسة لتحديد العرض والطلب على الائتمان فيما يتعلق باستصلاح مشروع الري، وإدخال المحاصيل النقدية، وتعزيز القدرة الإنتاجية للمراعي، وخلق فرص جديدة غير زراعية مدرة للدخل. وبغرض إنشاء مرفق لتجهيز المنتجات والمحاصيل فستتولى دراسة تسويقية استطلاع جدوى إقامة مشروعات القيمة المضافة. وسيستند التمويل الائتماني على شكلين: خط ائتماني لتوفير المدخلات

الموسمية، وإنشاء نظام ائتماني استثماري مجتمعي لتلبية احتياجات رابطات المنتفعين بالمياه، وتغطية الحاجات الاستهلاكية (قبل التسويق) للأسر، ومتطلبات تجهيز الأغذية والأعلاف لتسويق المنتجات. وستضطلع مؤسسة تمويل مشاركة بمسؤولية صرف الائتمان على أساس تجاري وستسهم بنسبة 20% من التكاليف الائتمانية. وستُستخدم الأرباح المتأتية من الإقراض في تغطية التكاليف العامة والتشغيلية لهذه المؤسسة. وستتلقى المؤسسة المذكورة الدعم لبناء قدراتها المادية والبشرية. وستتحدد الأهداف المتعلقة بمشاركة النساء في أنشطة التمويل الريفي على أساس نتائج الدراسة المعنية بالعرض والطلب على الائتمان.

21 - **الدعم المؤسسي والإدارة.** سيتيح هذا العنصر للأطراف المعنية وضع تصور استراتيجي لدلتا نهر القاش وموارده المعنية، وتوجيه هيئاتها نحو تحقيق هذا التصور. وتشمل العناصر الأساسية لهذا التصور بالفعل ضمان موارد الرزق عبر تيسير الوصول إلى المبالغ النقدية، وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني، والتوعية والتعليم، والخدمات الأساسية، والمؤسسات المتجاوبة والفعالة. ومن بين العناصر الحاسمة في تحقيق هذا التصور الإدارة المتسقة لموارد دلتا القاش. وسيساند المشروع استحداث ترتيبات مؤسسية تستند إلى الإدارة المشتركة لتلك الموارد حيث توكل إدارة موارد الرعي وشبكة الري تدريجياً إلى رابطات المنتفعين، في حين تضطلع الوكالات الحكومية بمسؤولية توفير الخدمات، والتنظيم، والتحكيم. وتشمل المؤسسات التي ستتلقى دعماً تنظيمياً مخصوصاً من خلال التدريب، والمساعدة التقنية، والحوافز على أساس تنازلي، والمعدات كلاً من رابطات المنتفعين بالمياه، ولجان التنمية المجتمعية، ومشروع القاش الزراعي، ووزارة الري والموارد المائية، والوزارات المختصة والبلديات المشاركة.

دال – التكاليف والتمويل

22 - تقدر التكاليف الأساسية للمشروع خلال فترة التنفيذ التي تستغرق ثماني سنوات بنحو 32.4 مليون دولار أمريكي، أي قرابة 9.1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، علماً بأن عنصر النقد الأجنبي يشكل نسبة 33% أي زهاء 10.8 مليون دولار أمريكي. وتمثل التكاليف الاستثمارية نسبة 91% من مجموع التكاليف. ووفقاً للتقديرات فإن مجموع التكاليف الكلية، بما في ذلك الطوارئ، تبلغ نحو 39 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 13.4 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة تقريبا. وتصل التكلفة لكل أسرة مستفيدة بصورة مباشرة إلى 582 دولاراً أمريكيا. أما قيمة قرض الصندوق المقترح فهي زهاء 24.9 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 63.9% من مجموع تكاليف المشروع. وستُسهم المؤسسة المالية المشاركة بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي في الخط الائتماني. وستصل قيمة مشاركة حكومة السودان إلى ما يعادل 8.9 مليون دولار أمريكي وذلك على شكل إعفاءات ضريبية، وأشغال ضبط نهر القاش، ونفقات محلية أخرى. وسيسهم المستفيدون بما يعادل 4.7 مليون دولار لتغطية استثمارات الري المجتمعية والتكاليف التشغيلية من خلال تسديدهم لرسوم المياه وتوفيرهم لليد العاملة والمواد المحلية. ويعرض الجدول 1 مجملاً لتكاليف المشروع بحسب العناصر.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
ألف. استصلاح شبكات الري					
استصلاح شبكات الري	2.1	1.1	3.3	35	10
ضبط النهر	3.7	2.0	5.7	35	17
المجموع الفرعي	5.8	3.1	8.9	35	28
باء. الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي	1.6	1.0	2.7	39	8
جيم. التنمية المجتمعية، وبناء القدرات، والتمكين	3.5	1.0	4.5	23	14
دال. الخدمات المالية والتسويق	3.0	0.1	3.1	4	10
هاء. الدعم المؤسسي والإدارة					
1. رابطات المنتفعين بالمياه	3.1	1.5	4.6	32	14
2. مشروع القاش الزراعي	1.2	1.8	2.9	60	9
3. الخدمات الزراعية	0.7	0.2	0.9	22	3
4. وزارة الري والموارد المائية – القاش	1.0	1.2	2.2	54	7
5. وحدة تنسيق المشروع	1.8	0.8	2.6	32	8
المجموع الفرعي	7.8	5.5	13.2	41	41
مجموع التكاليف الأساسية	21.7	10.8	32.4	33	100
الطوارئ المادية	2.0	1.1	3.0	35	9
الطوارئ السعرية	2.5	1.1	3.6	30	11
التكاليف الكلية للبرنامج	**26.1**	**12.9**	**39.0**	**33**	**120**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		الصندوق		مؤسسة التمويل		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – استصلاح شبكات الري													
استصلاح شبكات الري	0.60	15.0	3.38	85.0	-	-	-		3.98	10.2	1.39	1.99	0.60
ضبط النهر	3.38	50.0	3.38	50.0	-	-	-		6.76	17.3	2.37	3.38	1.01
المجموع الفرعي	**3.98**	**37.0**	**6.76**	**63.0**	**-**	**-**	**-**		**10.74**	**27.5**	**3.76**	**5.37**	**1.61**
باء – الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي	**0.52**	**16.3**	**2.27**	**70.7**	**-**	**-**	**0.42**	**13.0**	**3.21**	**8.2**	**1.25**	**1.47**	**0.50**
جيم – التنمية المجتمعية، وبناء القدرات، والتمكين	**1.22**	**22.4**	**4.07**	**74.8**	**-**	**-**	**0.15**	**2.8**	**5.44**	**13.9**	**1.24**	**3.62**	**0.58**
دال.– الخدمات المالية والتسويق	**0.07**	**1.9**	**3.29**	**85.9**	**12.2**	**0.47**	**-**		**3.83**	**9.8**	**0.14**	**3.61**	**0.07**
هاء. الدعم المؤسسي والإدارة					-								
1. رابطات المنتفعين بالمياه	0.78	13.7	0.76	13.4	-		4.13	72.9	5.66	14.5	1.81	3.07	0.78
2. مشروع القاش الزراعي	0.97	27.8	2.52	72.2	-	-	-		3.49	8.9	2.10	0.48	0.90
3. الخدمات الزراعية	0.28	26.3	0.78	73.7	-	-	-		1.06	2.7	0.23	0.68	0.14
4. وزارة الري والموارد المائية – القاش	0.74	29.3	1.77	70.7	-	-	-		2.51	6.4	1.37	0.50	0.64
5. وحدة تنسيق المشروع	0.38	12.1	2.74	87.9	-	-	-		3.11	8.0	1.01	1.83	0.28
المجموع الفرعي	**3.13**	**19.8**	**8.56**	**54.1**			**4.13**	**26.1**	**15.82**	**40.5**	**6.52**	**6.57**	**2.73**
التكاليف الكلية للمشروع	**8.93**	**22.9**	**24.95**	**63.9**	**0.47**	**1.2**	**4.70**	**12.0**	**39.03**	**100.0**	**12.90**	**20.64**	**5.50**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

23 - **التوريد.** سيتم توريد السلع والخدمات الممولة من قرض الصندوق وفقاً للمبادئ التوجيهية للتوريد المعتمدة في الصندوق. وستمنح عقود توريد السلع، بما في ذلك العربات والمعدات التقنية التي تقدر تكاليفها بمبلغ يعادل 000 100 دولار أمريكي أو أكثر وفقاً لإجراءات العطاءات التنافسية الدولية. ويمكن منح عقود توريد السلع التي تتراوح تكاليفها تقديراً بين ما يكافئ 000 10 و000 100 دولار أمريكي طبقاً لإجراءات العطاءات التنافسية المحلية. أما الأشغال المدنية فستُمنح عقودها بموجب إجراءات العطاءات التنافسية المحلية للأشغال التي يقوم بها مشروع القاش الزراعي وطبقاً لإجراءات التنفيذ المباشر فيما يتعلق بالأشغال التي تقوم بها وزارة الري والموارد المائية. وسيعد المشروع المواصفات التقنية للسلع والخدمات المزمع توريدها في ظل إجراءات العطاءات التنافسية الدولية والمحلية، وستتولى لجنة التوريد في المشروع تقييم عملية التوريد. وسيُستخدم أسلوب التسوق المحلي للبنود الصغيرة التي تقل تكلفة كل منها عن 000 10 دولار أمريكي وذلك عبر عقود تُمنح على أساس تقييم العطاءات المقدمة من ثلاثة مورِّدين على الأقل ومقارنتها. وسيجري التعاقد مع موظفي وخبراء المساعدة التقنية المحلية للقيام بدراسات للعناصر الممولة من الصندوق من خلال الإعلانات المحلية. وستوفَّر خدمات هؤلاء، وكذلك خدمات الخبراء الاستشاريين، والمنظمات (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) والوكالات المنفِّذة الأخرى في إطار عقود تحدد اختصاصات مناسبة لمهامهم وترمي إلى ضمان خدمات الأفراد، والشركات، والمنظمات من ذوي المؤهلات والخبرات التي يرتضيها الصندوق ومؤسسته المتعاونة. وسيتم توريد خدمات منسق المشروع، والموظفين المهنيين في وحدة تنسيق المشروع، والمساعدة التقنية الخارجية وفقاً لإجراءات تنافسية يرتضيها الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

24 - **الصرف.** سيُصرف قرض الصندوق على مدى ثماني سنوات. وسيتم صرف النفقات المحلية للعقود التي تقل قيمة كل منها عما يعادل 000 50 دولار أمريكي والمتعلقة بالتدريب، وخدمات الخبراء الاستشاريين، والسلع، والأشغال، والمدفوعات المتصلة بصناديق دعم الخدمات الاجتماعية، والائتمان، والتكاليف التشغيلية الإضافية بموجب كشوف إنفاق مصدَّقة. وستحتفظ وحدة إدارة المشروع بالمستندات الداعمة المعنية لتستعرضها لاحقاً بعثات الإشراف، وستخضع للتدقيق خلال المراجعة السنوية لحسابات المشروع. وستنفذ كل عمليات السحب الأخرى من حسابات القرض على أساس مستندات داعمة كاملة. كذلك سيتم تمويل جميع النفقات حتى مبلغ 000 120 دولار أمريكي التي تم تحملها قبل تاريخ نفاذ مفعول القرض ولكن بعد 1 ديسمبر/كانون الأول 2003 والخاصة بالأشغال المدنية ووسائط النقل والمعدات والمساعدة التقنية والتكاليف التشغيلية الإضافية من القرض بمفعول رجعي.

25 - **الحسابات.** تفتح الحكومة وتصون حسابين خاصين باليورو في فرع الخرطوم من بنك السودان (المصرف المركزي)، أو أي مصرف آخر يقترحه المقترض ويوافق عليه الصندوق. وسيكون الحساب الأول متاحا لوحدة تنسيق المشروع لتنسيق وإدارة جميع أنشطة المشروع باستثناء تلك المتعلقة بضبط النهر وغيرها من الأنشطة المحصورة بوزارة الري والموارد المائية لتمويل أعمال ضبط النهر. وستُنشأ حسابات خاصة بغرض توفير التمويل الأولي لحصة الصندوق من نفقات المشروع بشروط وأوضاع يرتضيها الصندوق. وستُستخدم هذه الحسابات لتسديد المدفوعات بالنقد الأجنبي والعملة المحلية على حد سواء، بما في ذلك عمليات الصرف إلى الحسابات المحلية للمشروع. وستكون المقادير الأولية المودعة في الحسابات الخاصة مناظرة لحصة الصندوق المتعلقة بنفقات الأشهر الستة الأولى للمشروع.

ولذلك فإن بالمستطاع زيادتها إلى المقادير المرخص بها مقابل تقديرات الإنفاق المنتظر لحصة الصندوق من التمويل في خطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة. وفيما يتعلق بالنفقات التشغيلية العادية ستفتح الحكومة وتصون **حسابات مشروع** محلية بالدينار السوداني في مكتب كسلا لوزارة الري والموارد المالية. ومن الواجب أن يكون المصرف، الذي لم يُحدد بعد، مقبولاً من الصندوق. وستودع الحكومة مقادير أولية في حسابات المشروع وتجدد موارد هذه الحسابات مرتين في السنة مقدماً من مواردها الذاتية كل فصل وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة، بما في ذلك جدول زمني للإقراض المنتظر للمشروع.

26 - **مراجعة الحسابات.** ستتعاقد إدارة المشروع مع مراجع حسابات خارجي من ذوي المؤهلات، رهناً بموافقة الصندوق، وذلك للقيام بالمراجعة السنوية. وسيقدم هذا المراجع حسابات مراجعة مصدَّقة وتقرير إدارة بالصيغة الكاملة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

27 - تتسم مشاركة الجهات المعنية بأهمية حاسمة لنجاح المشروع. وسيتيح المشروع للسكان المحليين استخدام المنظمات المجتمعية القائمة[4] لتطوير أنماط جديدة من التنظيم تمكِّنهم من اكتساب المزيد من الحقوق المضمونة المتعلقة بالموارد الطبيعية وإدارة هذه الموارد على نحو يتسم بالاتساق، والإنصاف، والاستدامة. وستضطلع رابطات المنتفعين المرتكزة على المجتمعات المحلية والموارد بمسؤولية إدارة مورد معين (الأراضي الرطبة، نقاط مياه الشرب، المراعي، وما إليها)، واستحداث أشكال الاستخدام واسترداد التكاليف مع أعضاء هذه الرابطات ومع السلطات المحلية، والتقدير، والجهود الرامية إلى العناية باحتياجات الفقراء من النساء والرجال، ورصد آثار المشروع. وسيتم الاعتراف بمهمة هذه الهيئات وسلطاتها التقديرية بموجب تشريعات تكفل استقلال هذه الهيئات ومساءلتها.

28 - ووفقاً للسياسة الحكومية بشأن المشروعات الزراعية فإن المشروع سيحتل مكانه على المستوى المركزي. وستضطلع وزارة الزراعة والغابات بمهمة الوكالة القائدة للمشروع. وسيتولى مجلس إدارة مشروع القاش الزراعي المسؤولية عن الاستراتيجيات وقضايا السياسات المرتبطة بالمشروع المذكور، وكذلك التنسيق والصلات بين الوكالات والجهات المعنية. وسيكون المجلس التنفيذي للمشروع، المتمركز في ولاية كسلا، مسؤولاً عن رصد تقدم المشروع والإشراف عليه. وسيعمل هذا المجلس كوكالة تمكينية لمساندة عملية الإصلاح المؤسسي عبر التشريعات ذات الصلة، والتشاور مع الجهات المعنية، ونقل الموارد. وسيترأس المجلس المذكور وزير الزراعة في الولاية، وسيضم المجلس المعنيين أصحاب الشأن المختلفين في المشروع وسيتألف من وزير الزراعة في الولاية، ومدير إدارة الصحة الحيوانية والري في ولاية كسالا رئيسا للمجلس، إضافة إلى ممثلين عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني (من دائرة الميزانية ودائرة التعاون الدولي على التوالي) وممثل عن وزارة الزراعة والغابات، وسيضم في عضويته مدير مشروع القاش الزراعي، وكبير منسقي مشروعات الصندوق في السودان، ومندوبي وزارة الري والموارد الطبيعية في الولاية، ومدير المؤسسة الوطنية للغابات ومدير إدارة صحة الحيوان في الولاية، ومندوبين اثنين عن اتحاد المزارعين (الذي يتمتع

[4] تشمل المنظمات المجتمعية القائمة مجموعات الادخار النسائية، والقرعة (نظام التخصيص في مناطق الري بالقرعة)، وشيوخ المساقي، واتحاد المزارعين.

أيضاً بعضوية مجلس إدارة مشروع القاش الزراعي)، ومندوب عن رابطات المنتفعين بالمياه، ومندوب عن المجتمع الرعوي (خارج نطاق المشروع)، ومفوضين عن البلديات المعنية، ومندوبة عن اتحاد نساء السودان.

29 - وستتمركز وحدة تنسيق المشروع في مدينة كسلا عاصمة الولاية، وستضطلع بمسؤولية التنسيق الشامل لأنشطة المشروعات، ومتابعة قرارات السياسات الحاسمة على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والمشروع، وعمليات التوريد (بدعم من وحدة التنسيق المركزية لمشروعات الصندوق)، والإدارة والرقابة المالية، ورصد تقدم التنفيذ وأثره. وستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة أمام المجلس التنفيذي للمشروع. وسيشمل الموظفون الأساسيون منسق المشروع، والمراقب المالي، ومسؤول التنمية المجتمعية، ومسؤول إدارة المياه، ومسؤول الرصد والتقييم، ومستشاراً خارجياً للتخطيط على مستوى الولاية. وستتولى مهام التنفيذ الوكالات المعنية، بما في ذلك مشروع قاش الزراعي، ووزارة الري والموارد المائية، والوكالات المختصة في الولاية، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية. وسيعمل منسق المشروع كأمين للمجلس التنفيذي للمشروع. وقد أنشئت لجنة قانونية للإصلاح الزراعي بموجب قرار من الوزارة الفيدرالية للزراعة والغابات في 6 سبتمبر/أيلول عام 2003. وهذه اللجنة مسؤولة عن وضع الإجراءات اللازمة للتوزيع المنصف لحيازات محددة وقابلة للاستمرار. وسيتم تحديد الإجراءات المناسبة وفترة استئناف قرارات اللجنة. وستُرفع توصيات اللجنة قبل المضي في أي عملية لتخصيص حقوق الأراضي.

30 - **تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين.** يرمي المشروع إلى تحفيز تحولات مؤسسية واقتصادية كبرى، على أن من المحتمل أيضاً أن يؤدي إلى التعجيل بوتيرة تحولات اجتماعية واسعة، ولاسيما فيما يتصل بالعلاقات بين الجنسين. ومن المفترض أن تؤدي الزيادة المنتظرة في الإنتاج الغذائي، وفرص العمل، والدخول، وتوافر المياه، والوعي العام إلى تغيير أدوار النساء وآفاقهن من حيث خيارات موارد الرزق. وهكذا فسيشكل رصد التحول الاجتماعي وإرساء الوعي، واستقطاب تأييد القادة الأساسيين بهدف دعم المساواة بين الجنسين، مجالاً رئيسياً من مجالات اهتمام المشروع.

31 - **تخطيط المشروع، ورصده، وتقييمه.** ستُعدُّ خطة العمل والميزانية السنوية للعام الأول من عمليات المشروع كجزء من أنشطة استهلال المشروع وستُرفع إلى الصندوق في غضون ثلاثة أشهر من نفاذ القرض. وفي السنوات اللاحقة فستنخرط كل الجهات المعنية في عملية إعداد خطة العمل والميزانية السنوية، ولاسيما الوكالات المختصة على مستوى الولاية، ومشروع قاش الزراعي، ووزارة الري والموارد المائية، ومنظمات المستفيدين المرتكزة على الموارد والمجتمعات المحلية. وسيراعي التخطيط الأهداف المادية، وعمليات تقدير فعالية تفويض إدارة الموارد، ومساندة رابطات المستفيدين المرتكزة على الموارد والمجتمعات المحلية، والحاجة إلى ضمان وصول الأسر الأشد فقراً والنساء بصورة منصفة إلى خدمات المشروع ومنافعه.

32 - وتعتبر أنشطة رصد المشروع وتقييمه عنصراً حاسماً في إدارة أنشطته وفي توجيه الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لترويج الإدارة العادلة، والكفوءة، والمستدامة لموارد الأراضي والمياه على نحو ييسر تنمية موارد الرزق المحلية والحد من الفقر. وسيكفل الاستعراض السنوي الذي تقوم به الجهات المعنية لعملية الإصلاح والإنعاش استخدام نظام الرصد والتقييم بفعالية لتنسيق تنفيذ المشروع وتوجيه عملية الإصلاح. وستستند مؤشرات الرصد والتقييم إلى الإطار المنطقي للمشروع وإلى بيانات معيارية مثبتة.

زاي – المبررات الاقتصادية

33 - تتمثل المنافع الأساسية القابلة للقياس الكمي التي ستأتي بها العناصر الممولة من الصندوق في زيادة الدخول الزراعية لنحو 67 000 أسرة تعمل في الزراعة. وستستفيد نسبة 60% من هذه الأسر من الاستثمارات في مشروع الري، و40% منها من الاستثمارات في الأراضي الرعوية ومناطق الترسبات الطرفية لنهر القاش. أما المصادر الرئيسية لمنافع المشروع القابلة للقياس الكمي فهي (i) زيادة الإنتاج الزراعي في مشروع القاش الزراعي، (ii) زيادة الإنتاج الحيواني في قاش داي والأراضي الرعوية، (iii) الإنتاج البستاني في شمال كسلا، (iv) زيادة الدخل من الأنشطة غير الزراعية مثل إنتاج الخشب والفحم النباتي المعتمد على شجيرات المسكيت وغيرها من الأشجار. وتتضمن المنافع الأخرى المتأتية من المشروع تعزيز الحالة التغذوية والصحية بفضل تحسن إمدادات المياه المنزلية، وتوسع المشاركة المجتمعية، وتدعيم المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء ضمن المجتمعات المحلية. ووفقاً للتقديرات فإن قيمة المنافع الاقتصادية الصافية السنوية عند اكتمال المشروع ستبلغ ما يعادل 21.8 مليون دولار أمريكي من المنتجات الزراعية، والثروة الحيوانية، والفحم النباتي.

34 - ويُقدَّر معدل العائد الداخلي الاقتصادي في منطقة المشروع على مدى 20 سنة بنحو 12.7%، بما في ذلك تكاليف ضبط النهر والتكاليف المتصلة بالدعم المؤسسي لوزارة الري والموارد المائية. وإذا ما اعتُبرت تكاليف ضبط النهر ومساندة الوزارة المذكورة على أنها تكاليف هالكة، فإن معدل العائد الداخلي الاقتصادي يقدر بنسبة 15.4 في المائة. ويهبط هذا المعدل إلى 10.3% عند زيادة التكاليف بنسبة 10%، وإلى 10.0% مع انخفاض بنسبة 10% في المنافع، وإلى 7.6% عند اجتماع المعيارين المذكورين، وإلى 10.2% في حال تأخر منافع المشروع لمدة عام واحد.

حاء – المخاطر

35 - هناك خمسة مخاطر رئيسية يمكن أن يواجهها المشروع، والتي سيتصدى لها تصميم المشروع، وهي: (i) عجز الإصلاحات المؤسسية المطلوبة، ولاسيما الضرورية للتخصيص العادل للأراضي، عن مواكبة جهود الإنعاش والتنمية. (ii) ضعف القدرة المؤسسية لمشروع قاش الزراعي. (iii) إحجام المستفيدين عن الإسهام في تغطية تكاليف الاستثمارات المتعلقة بهياكل الري وإدارة المياه أو عن الاضطلاع بمسؤولية تكلفة تشغيل هذه الهياكل وصيانتها. (iv) تكرر موجات الجفاف وانخفاض أو ارتفاع التدفقات النهرية. (v) اهتمام الرعويين الزراعيين التقليديين بالإنتاج الحيواني على حساب الإنتاج المحصولي ضمن المشروع الذي يتمتع بقدرة كافية على الاستمرار لمقابلة تكاليف تطوير مشروع الري، وصيانته، وتشغيله. (vi) اندلاع قلاقل مدنية متواصلة على تخوم منطقة المشروع.

36 - وقد أتاحت المشاورات مع الجهات المعنية على مدى مرحلة التصميم انبثاق وعي أوسع بنهج المشروع، وبالأساس المنطقي للإصلاحات المؤسسية، وبضرورة ضمان التناسق بين جهود استصلاح المرافق الأساسية والإصلاحات، والآثار من زاوية تقاسم المسؤوليات، والموارد والسلطة. ويجري تحويل هذا الوعي الآن إلى عمل. وتتصدر الحكومة الصفوف بالفعل في إرساء العناصر الأساسية للإصلاحات المتعلقة بإدارة المياه والأراضي. وعلى

الأرجح فإن منافع المشروع المنتظرة من حيث التوزيع العادل لقاعدة الأصول وتوفير الفرص الإنمائية ستسهم في إحلال السلام.

طاء – الأثر البيئي

37 - تم إعداد مذكرة تحديد الأثر البيئي ونطاقه للمشروع. وحظيت هذه المذكرة بمساندة دراسة تقدير بيئي أجراها الصندوق بالترافق مع عملية التقدير. ويرجع التدهور البيئي إلى إزالة الأشجار وغزو شجيرات المسكيت لمنطقة مشروع الري. وأدت موجات الجفاف المتكررة إلى تعرض أراضي الرعي القائمة بالقرب من المراكز السكانية إلى الضغط الناجم عن الإفراط في أعداد الحيوانات. وتخلِّف هذه المشكلات آثاراً مدمرة ويمكن عزوها إلى إهمال قاعدة الموارد الطبيعية وسوء إدارة عمليات مشروع الري وضبط الفيضانات. ويتصدى المشروع لهذه المشكلة عبر عناصره ومن خلال النهج التشاركي. وستتم العناية بتحسين البيئة وصونها على نحو مخصوص بتنفيذ برامج لإدارة الأراضي الرعوية، بما في ذلك مكافحة انتشار شجيرات المسكيت وتطبيق سياسة لإعادة التحريج، وكذلك سياسة للصون البيئي لمنطقة المشروع وعلى مستوى الولاية. وسيُستكمل ذلك بإجراء مسح هيدروجيولوجي لتحديد موارد المياه الجوفية بدقة. وسيجري رصد الحالة البيئية. ويُصنَّف المشروع على أنه من 'الفئة البيئية باء'.

ياء – السمات الابتكارية

38 - يتمتع مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش بعدة سمات ابتكارية. ومنذ مرحلة الاستهلال نُفِّذت أنشطة التصميم والتفاوض كعمليتين متوازيتين ومتفاعلتين. وتواصل الحوار مع الجهات المعنية على الدوام عبر الاجتماعات المتكررة التي أعربت فيها المجتمعات المحلية عن آرائها، وشكا فيها الفقراء همومهم، وشُرحت أثناءها السبل المتاحة وانتقيت فيها الخيارات، وذلك في كل خطوة من الخطوات في الوقت الذي كانت فيه عملية التصميم تخضع للتعديل أو التثبت. وستُطبَّق هذه الطريقة ذاتها طيلة مرحلة التنفيذ عبر اعتماد نهج تشاركي موجه نحو الفقر عند إنشاء ورصد حزمة إصلاحات إدارة الأراضي والمياه.

39 - كما استحدث المشروع نهجاً جديداً في استصلاح مرافق الري الأساسية. ويؤكد هذا النهج بقوة أن تنمية موارد الرزق، لا المرافق الأساسية، هي محور الأنشطة الاستثمارية المقبلة، ويساعد على إبراز الترتيبات المؤسسية والاقتصادية الرئيسية اللازمة لإتاحة الفرصة لإرساء التنمية المحلية، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين. ومن حيث تنمية القدرات وخيارات موارد الرزق بالنسبة للنساء فإن المشروع سيقوم بتعديل النهج بحيث يتماشى مع العلاقات القائمة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية، وذلك بالنظر إلى الطابع المحافظ للمجتمعات المحلية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

40 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية السودان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

41 - وجمهورية السودان مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

42 - وفور موافقة الصندوق على القرض فإن من حق حكومة السودان أن تطلب اعتمادا ماليا لتنفيذ أنشطة استهلال المشروع بقيمة لا تتجاوز 000 100 دولار أمريكي.

43 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

44 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السودان قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة عشر مليونا وأربعمائة وخمسين ألف (000 450 17) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 ديسمبر/كانون الأول 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 18 نوفمبر/تشرين الأول 2003)

1- ستفتح حكومة جمهورية السودان (الحكومة) وتصون حسابين جاريين بالدينار السوداني في فرع كسلا من مصرف تجاري يوافق عليه الصندوق وذلك لعمليات المشروع (حسابا المشروع): **(i)** سيخصص أحد هذين الحسابين لاستخدام وحدة تنسيق المشروع وسيفوض كل من منسق المشروع والمدير الإداري والمالي لوحدة تنسيق المشروع بتشغيل هذا الحساب بالكامل بصورة مشتركة (حساب وحدة تنسيق المشروع)؛ **(ii)** وأما الحساب الآخر فسيخصص لاستخدام مكتب كسلا التابع لوزارة الري والموارد المائية بحيث يكون منسق ضبط النهر والمسؤول المالي المفوض لوزارة الري والموارد المائية مفوضين بالكامل لتشغيل الحساب بصورة مشتركة.

2- ستتيح الحكومة لوزارة الري والموارد المالية ولوحدة تنسيق المشروع، خلال فترة تنفيذ المشروع، الأموال النظيرة من مواردها الخاصة بمبلغ إجمالي يعادل 900 926 8 دولار أمريكي بما يتفق مع الإجراءات الوطنية الاعتيادية المعمول بها في المساعدات الإنمائية. وستتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لضمان توفير الأموال النظيرة للمشروع من خلال رصدها بدقة في ميزانيتها السنوية الإنمائية. وستطبق هذه الأموال النظيرة، بما يتماشى مع خطة العمل والميزانية السنوية لكل سنة من سنوات المشروع، على مدفوعات الضرائب وبعض التكاليف الاستثمارية المعينة والتكاليف المتكررة مثل المساحات المخصصة للمكاتب والرواتب والعلاوات وتكاليف الصيانة والتشغيل. وستضمن الحكومة إتاحة المساهمات النظيرة للمشروع في الوقت المحدد لها طوال فترة تنفيذ المشروع. ولهذا الغرض، ستودع الحكومة الأموال النظيرة بدفعة أولية تعادل 000 30 دولار أمريكي في حساب وحدة تنسيق المشروع، ودفعة أولية قدرها 000 300 دولار أمريكي في حساب وزارة الري والموارد المائية لتغطية الأشهر الستة الأولى من تنفيذ المشروع. وستقوم الحكومة منذ ذلك الحين فصاعدا، ولكل ستة أشهر، بتغذية حسابي المشروع مقدما من خلال إيداع الأموال النظيرة المحددة لفترة الستة أشهر المعنية في خطة العمل والميزانية السنوية لكل سنة من سنوات المشروع. علاوة على ذلك، فستفي الحكومة بالتزاماتها المالية الاعتيادية تجاه قيام جميع الجهات العامة المساهمة في المشروع بأداء وظائفها بصورة ملائمة.

3- وبالإضافة إلى التقارير المرحلية نصف السنوية المطلوبة في الشروط العامة، ستقوم وحدة تنسيق المشروع، في الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني و30 يونيو/حزيران لكل سنة من سنوات المشروع، برفع تقرير شهري إلى الصندوق عن التقدم المحرز في تخصيص حقوق تأجير الأراضي وتشكيل رابطات المنتفعين بالمياه.

4- وإضافة إلى الحالات المذكورة في الشروط العامة التي قد تتسبب بتعليق الصندوق لحقوق الحكومة في طلب الصرف من حساب القرض، يحق للصندوق تعليق القرض، بعد التشاور مع الحكومة، كليا أو جزئيا، في حال حدوث أي من الحالات التالية:

الملحق

(أ) إذا ما فشلت الحكومة في القيام بالمهام الضرورية لتنسيق إصلاح تأجير الأراضي بصورة فعالة لتمكين المستأجرين في مخطط القاش الزراعي من تنظيم أنفسهم في رابطات للمنتفعين بالمياه مع إعادة إصلاح البنى الأساسية للري على أساس كل قطعة أرض في المنطقة. وتتضمن الإجراءات الحكومية التي قد تؤدي لمثل هذا الفشل ما يلي: (i) حل اللجنة القانونية للإصلاح الزراعي قبل استكمالها لمهامها؛ (ii) رفض السلطات توزيع الأراضي المروية حسب القوائم المتفق عليها للمزارعين المؤهلين لذلك والتي أعدتها اللجنة القانونية للإصلاح الزراعي؛ (iii) توزيع الأراضي المروية بدون الأخذ بعين الاعتبار للقوائم المتفق عليها للمزارعين المؤهلين التي أعدتها اللجنة القانونية للإصلاح الزراعي لكل قطعة أرض في المنطقة؛ (iv) تعليق أو إلغاء العمل بالتشريع الذي ينص على إحداث رابطات المنتفعين بالمياه؛ (v) الإخفاق في تخصيص المبالغ الكافية للبرنامج المكثف[5] أو الإخفاق في تخصيص الأموال النظيرة الكافية لعنصر إصلاح البنى الأساسية للري في المشروع الضروري لتنفيذ إصلاح مخططات الري في الوقت المحدد له.

(ب) إذا تم التنازل عن دليل تنفيذ المشروع، أو أي بند من بنوده، أو تم تعليقه أو إيقافه أو تعديله أو تغييره بدون إذن مسبق من الصندوق. وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على المشروع.

(ج) إذا ما قامت المؤسسة المالية المشاركة بتعليق أو إلغاء أو إيقاف حصيلة مساهمتها في المشروع، كليا أو جزئيا، أو في حال حدوث أي شئ من شأنه أن يؤدي إلى ما ذكر أعلاه سواء بإشعار أو بمجرد مرور الوقت.

(د) إذا ما حدث إلغاء للوائح الداخلية الخاصة بالائتمان للمؤسسة المالية المشاركة والمطبقة على عنصر الخدمات المالية والتسويق أو أي حكم من أحكام هذه اللوائح، أو إذا ما علقت أو أوقفت أو عدلت أو غيرت بدون إذن مسبق من الصندوق، وقرر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير كان له، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على العنصر.

5- ستتخذ الحكومة كل الإجراءات المطلوبة لتأمين العاملين في المشروع ضد جميع المخاطر الصحية إلى الحد الذي يتفق مع إجراءات الحكومة الوطنية بهذا الشأن.

6- ستضمن الحكومة تمثيل النساء في تنظيم وإدارة المشروع، وبخاصة في المناصب التي لها علاقة بالتشغيل واتخاذ القرارات في وحدة تنسيق المشروع ومجلسه التنفيذي. كذلك ستضمن الحكومة إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة المشروع خلال فترة تنفيذه، وإسهام المستفيدات من النساء في جميع أنشطة المشروع وحصولهن على الفوائد الكافية من مخرجات المشروع.

7- كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة كما هو منصوص عليه في الشروط العامة، ستقوم أطراف المشروع بالإبقاء على ممارسات الإدارة الملائمة للآفات في ظل المشروع، ولهذه الغاية، وتحقيقا لذلك، ستكفل الحكومة

[5] البرنامج المكثف هو جملة من الأنشطة المادية التي يتوجب على الحكومة القيام بها وتخصيص الموارد لها من ميزانية عام 2003 لتسهيل تنفيذ عنصر إعادة إصلاح البنى الأساسية للري في المشروع.

الملحق

ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996–1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر. وسيخضع استخدام جميع هذه المبيدات للمصادقة المسبقة للسلطات الكفؤة في الحكومة.

8- ستضمن الحكومة موافقة الصندوق على اختيار فريق المستشارين الذي سيساعد في إعداد استعراض منتصف الفترة، وسيقوم الصندوق بتعيين رئيس الفريق مباشرة.

9- يمكن السحب من القرض بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ما يعادل 000 120 دولار أمريكي فيما يتعلق بنفقات تم تحملها قبل تاريخ نفاذ فعالية اتفاقية القرض ولكن بعد 1 ديسمبر/كانون الأول 2003 بالنسبة للبنود التالية: **(i)** بناء قناة جيرا (بما لا يتجاوز ما يعادل 000 75 دولار أمريكي)؛ **(ii)** معدات مكتبية وأثاث لوحدة تنسيق المشروع (بما لا يتجاوز ما يعادل 000 10 دولار أمريكي)؛ **(iii)** استدراج العروض ووثائق المستشارين لبرنامج الحكومة المكثف (بما لا يتجاوز ما يعادل 000 25 دولار أمريكي)؛ **(iv)** تعيين موظفي وحدة تنسيق المشروع الأساسيين (بما لا يتجاوز ما يعادل 000 10 دولار أمريكي). وستعتبر مثل هذه النفقات نفقات مؤهلة للصرف لجميع أغراض اتفاقية القرض.

10- يحدد ما يلي على أنه شروط مسبقة للصرف بموجب عنصر الخدمات المالية والتسويق:

(أ) أن يوافق الصندوق على مسودة اللوائح الداخلية الخاصة بالائتمان، وأن يستلم الصندوق نسخة من هذه اللوائح الداخلية الخاصة بالائتمان بالصورة التي يرتضيها ويصادق عليها موظف كفؤ في الحكومة على أنها صحيحة وكاملة؛

(ب) أن يوافق الصندوق على مسودة الاتفاقية الثانوية بين الحكومة والمؤسسة المالية المشاركة، وأن ترسل نسخة من هذه الاتفاقية الثانوية كما وقعتها الحكومة والمؤسسة المالية المشاركة إلى الصندوق بالصورة التي يرتضيها ويصادق عليها موظف كفؤ في الحكومة على أنها صحيحة وكاملة. ويجب أن يكون التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية بين الحكومة والمؤسسة المالية المشاركة مفوضا بهما ومصادقا عليهما من قبل جميع الأطراف المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية، كما يجب أن يتم الإيفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذ فعالية هذه الاتفاقية.

11- حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة لنفاذ فعالية اتفاقية القرض:

(أ) إحداث المجلس التنفيذي للمشروع حسب الأصول؛

(ب) قيام وزارة الزراعة والغابات (وهي الوكالة الرائدة للمشروع) بإتاحة ما يكفي من مرافق مكتبية ومرافق إقامة لوحدة تنسيق المشروع في كسلا، وإحداث وحدة تنسيق المشروع حسب الأصول؛

(ج) تعيين منسق المشروع والمدير المالي والإداري في وحدة تنسيق المشروع حسب الأصول؛

الملحق

(د) قيام الحكومة بفتح الحسابين الخاصين وحسابات المشروع حسب الأصول؛

(هـ) قيام الحكومة بالإجراءات اللازمة لتوفير المساهمات النظيرة للسنة الأولى من عمر المشروع؛

(و) قيام الحكومة بتسليم الصندوق دفتر تسجيل المستأجرين لقطعة الأرض الأولى التي من المخطط العمل عليها، وكذلك أنماط اختيار المستأجرين وتسجيلهم، والاتفاق عليها.

(ز) قيام الحكومة بتسليم الصندوق مسودة التشريع الخاص برابطات المنتفعين بالمياه؛

(ح) قيام الحكومة بمراجعة حسابات مخطط قاش الزراعي لتحديد وضعيته المالية ورفع اقتراح لتسوية ديونه؛

(ط) توقيع وثيقة القرض حسب الأصول، بحيث يكون التوقيع والأداء الخاص بها من قبل الحكومة قد فوض بهما وصودق عليهما حسب الأصول من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛

(ي) قيام الحكومة بتسليم الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن وزارة العدل على نحو يرتضيه الصندوق شكلا ومضمونا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
SUDAN

Land area (km² thousand) 2001 1/	2 376
Total population (million) 2001 1/	31.69
Population density (people per km²) 2001 1/	13
Local currency	Sudanese Dinar (SDD)

GNI per capita (USD) 2001 1/	340
GDP per capita growth (annual %) 2001 1/	4.9
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	16 a/
Exchange rate: USD 1 =	SDD 265

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	2
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	34
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	11
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	65
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	58
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	12.72
Female labour force as % of total 2001 1/	30
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	55 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	41
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 665
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	17
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	5 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	.. a/
Population using improved water sources (%) 2000 3/	75
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	0-49
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	62
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	15 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	23
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	168
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	509
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	7
Forest area as % of total land area 2000 1/	26
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	12

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	12 525
Average annual rate of growth of GDP	
1981-1991	2.4
1991-2001	5.5
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	39
% industry	19
% manufacturing	10
% services	42
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	6 a/
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	76 a/
Gross domestic savings (as % of GDP)	18 a/
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	1 630
Merchandise imports 2001 1/	1 575
Balance of merchandise trade	55
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-1 349
after official transfers 2001 1/	-522
Foreign direct investment, net 2001 1/	392 a/
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-1 a/
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	9 a/
Total external debt (USD million) 2001 1/	15 348
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	n/a
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	2
Lending interest rate (%) 2001 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2001 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators*, CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2002

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE SUDAN

Project ID	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement as % of Approved Amount
20	Southern Region Agriculture Project	World Bank/IDA	World Bank: IDA	HC	27 Jun 79	14 Feb 80	30 Jun 85	L - I - 20 - SU	SDR	11 700 000	91
39	New Halfa Irrigation Rehabilitation Project	World Bank/IDA	World Bank: IDA	HC	07 May 80	17 Feb 81	31 Dec 88	L - I - 39 - SU	SDR	11 950 000	96
134	Northern Region Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	13 Sep 83	19 Jul 84	31 Dec 93	L - I - 134 - SU	SDR	9 500 000	89
155	Stock Route Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	12 Sep 84	18 Oct 85	31 Dec 92	L - I - 155 - SU	SDR	5 950 000	96
181	Western Savannah Project – Phase II	World Bank/IDA	World Bank: IDA	HC	06 Dec 85	27 Nov 86	30 Jun 94	L - I - 181 - SU	SDR	9 450 000	96
268	Southern Roseires Agricultural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	02 Oct 90	10 Jan 92	31 Mar 00	G - I - 212 - SU	SDR	40 000	86
268	Southern Roseires Agricultural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	02 Oct 90	10 Jan 92	31 Mar 00	L - I - 268 - SU	SDR	7 500 000	100
304	Northern Province Irrigation Rehabilitation Project – Phase II	IFAD	World Bank: IDA	HC	15 Apr 92	10 Mar 93	31 Dec 98	L - I - 304 - SU	SDR	4 350 000	98
304	Northern Province Irrigation Rehabilitation Project – Phase II	IFAD	World Bank: IDA	HC	15 Apr 92	10 Mar 93	31 Dec 98	L - S - 32 - SU	SDR	4 350 000	99
448	En Nahud Cooperative Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	30 Nov 88	15 Mar 89	31 Dec 98	G - S - 13 - SU	SDR	520 000	89
448	En Nahud Cooperative Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	30 Nov 88	15 Mar 89	31 Dec 98	L - S - 16 - SU	SDR	6 550 000	101
459	Northern Province Irrigation Rehabilitation Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	03 Dec 86	07 Dec 87	30 Jun 98	L - S - 5 - SU	SDR	8 050 000	94
465	White Nile Agricultural Services Project	IFAD	UNOPS	HC	15 Sep 93	18 Jan 95	30 Jun 02	L - S - 36 - SD	SDR	7 600 000	100
1045	North Kordofan Rural Development Project	IFAD	IFAD	HC	28 Apr 99	14 Jun 00	31 Dec 07	L - I - 501 - SD	SDR	7 750 000	38
1140	South Kordofan Rural Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	14 Sep 00	12 Feb 01	30 Sep 11	G - I - 508 - SD	SDR	115 000	100
1140	South Kordofan Rural Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	14 Sep 00	12 Feb 01	30 Sep 11	L - I - 544 - SD	SDR	13 300 000	31

HC: Highly concessional.
IDA: International Development Association.

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Important Assumptions
Goal To regenerate the livelihoods of 67000 tenant, herder and landless households in the Gash Delta area	– Decreased malnutrition among women and children – Build-up of livestock and other farm assets within small tenant households, non-tenant households and woman-headed households – Equitable access of women and men to productive resources (land and livestock) and to rural financial services – Improved and equitable access of women and men to education and health services – Pro-active government, farmer-based and community-based organizations	Baseline survey, mid-term review and completion evaluation and impact assessment include: – anthropometric studies (gender disaggregated) – socio-economic surveys (gender disaggregated) – institutional analysis of Farmers Union, organizations established by the project, the Gash Agricultural Scheme, MOIWR – population survey	Upstream river flow controlled through effective national flood mitigation measures and transboundary agreements Economic growth in the area is not offset by population pressure Higher capacity of local communities and Government to predict and deal with drought
Project Purpose To ensure an efficient, equitable and sustainable operation of the Gash Flood Irrigation Scheme and its integration in the local economy	– For each rehabilitated block, benefit/cost ratio is positive to established WUAs, farmers and the Gash Agricultural Scheme – 50% of tenants would have access to 50% of irrigated and cultivated land – 25% of registered tenants would be former landless and unregistered households – 10% of registered tenants would be woman-headed households – Increased total revenue generated from crop; livestock and forestry production – At least, 23 000 per year wage labour opportunities are created	Baseline survey report Project monitoring reports Completion evaluation report Tenants registry books the Gash Agricultural Scheme, MOIWR, WUAs budget and revenue balances Gash Locality budget and revenue balances	Government and representative agencies make decisions based on long-term vision of the development of the Gash resources Political stability Government adopts economically sound and pro-poor agricultural policies, especially with regard to food and cash crops

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK (CONT.)

Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Important Assumptions
Project Outputs		*The means of verification apply to all eight outputs:*	
1. Rehabilitated flood irrigation infrastructure co-managed by users and the Gash Agricultural Scheme	– Increased cultivated area – Number of tenants who are members of WUAs increased – At least 10% of WUA members are woman-headed households – Full payment of water rates – Clear roles, rights and responsibilities in land and water management for WUAs, the Gash Agricultural Scheme, MOIWR.	Project monitoring reports Tenant registry books Gash Agricultural Scheme records on wet and cultivated areas Records of local associations Records and AWP/Bs of implementing agencies (Ministry of Agriculture, Animal Wealth and Irrigation – MAAWI – finance institution, etc.) State records on community-based and resource-based users' associations FAO-World Food Programme Crop and Food Supply Assessment (for information on agricultural production) UNICEF updates of the Multiple Index Cluster Survey and community profiles undertaken in the context of the children friendly village initiative (for information on social development indicators)	Government, native administration, and farmers are enforcing implementation of the agreed upon institutional reforms
2. Rehabilitated and user-managed rangelands	– Improved carrying-capacity of range – Number of livestock owners enrolled in rural user associations – % of women members in rural user associations – Number of financially self-reliant rural user associations		Tribal leadership enforces the use of arbitration mechanisms to resolve conflicts over range Market incentives are in place to encourage livestock off-take
3. Improved crops, mesquite/forestry, and livestock husbandry	– Increase in area and yields of subsistence and cash crops – Increase in number and yield of livestock – Forested area and increase in revenue generated from tree products		Timely and full disbursement of extension budgets
4. Improved access of non-tenant households to productive and social assets	– No. of women and men participating in vocational training and receiving vouchers and off-farm credit are not tenants in Gash Scheme – Decreased reliance of non-tenant households on food aid.		Targeting principles are enforced and monitored by tribal chiefs and community-based associations

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK (CONT.)

Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Important Assumptions
Project Outputs (continued)			
5. Improved access of local communities to safe and reliable domestic water supply	– 100% of households have access to safe and reliable domestic water supply – Potable water rates based on cost recovery of the operation and maintenance of each delivery system – Number of potable WUAs that are financially self-reliant and have good planning skills – % of women among association memberships		State drinking water corporation, localities and native administration enforce agreements reached for community-managed water points
6. Improved outreach of rural financial services to small tenants, small herders, non-tenant households and women	– Value of loans disbursed to small tenants and non-tenant households – At least 30% of borrowers are women – Repayment rates range between 95 and 100%		Project financial institutions mainstream pro-poor, gender equitable lending and savings procedures and policies
7. Vision for the development of the Gash Delta elaborated in a collective and collaborative manner	– As of year 1, there is a charter signed by concerned parties making the vision for the development of the Gash resources explicit – Annual monitoring system in place to assess compliance with charter and emerging issues		Ability of the project coordination unit to assist in the resolution of conflicting or divergent interests
8. Institutional arrangements appropriate to the realization of the shared vision are established and enforceable by law	– Legal committee for land tenure reform established and operational – Legislation on community-based and resource-based users' organizations approved – State government line ministries and agencies preparing quantified and realistic AWP/Bs consistent with vision – Increase in number of women extension agents and social mobilizers recruited-working in MAAWI and in administrative units – Environmental management plan in place		Procedures for the appeal and enforcement of the legislation are known to the concerned parties Line ministries, agencies and community organizations develop their capacity to mobilize needed resources Line ministries, agencies and community organizations invest in the recruitment of women staff Government enforces the application of the Environmental Policy Act, 2000

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK (CONT.)

Activities	Inputs
Component 1: Irrigation scheme rehabilitation (corresponds to Output 1, rehabilitated flood irrigation infrastructure co-managed by users and Gash Agricultural Scheme, and Output 3, improved crops, mesquite/forestry and livestock husbandry) **Gash Delta** – New registry for tenants based on agreed selection criteria – Set up of a legally recognized arbitration system – Rehabilitation of six blocks over six years – Full scheme development with target of 120 000 fed cultivated per year, two-year rotation and a crop system based on food and cash crops – Land development in conjunction with pilot WUAs – Generalization of the adoption of the WUA model for water management and land development – Organization and implementation of a capacity-building programme for WUAs – Management of *balags* (wooded area at end of irrigation canals) and *hafirs* (excavated earth tanks) as an integral part of water management in the scheme – Road maintenance **River Training** – Upstream and downstream river training and flood mitigation measures (buffer zones) – Environmental management plan – Early warning system	Civil works: USD 10.8 million
Component 2: Animal production and rangeland management (corresponds to Output 2, rehabilitated and user-managed rangelands, and 0utput 3, improved crops, mesquite/forestry and livestock husbandry) **Animal Health and Production** – Establishment of two veterinary centres, two mobile veterinary clinics – Establishment of a community-based network of men and women animal health agents, with clear institutional linkages to MAAWI and to user and community organizations – Operation of a veterinary-drugs revolving fund under the Animal Health Administration – The provision of woman-headed households with a nucleus herd of goats or cattle through an in-kind revolving fund – The provision of improved sires on credit to livestock owners for breed improvement – Extension services for dairy production and processing among women and men **Rangeland Management** – Range management study – Range monitoring system as part of the environmental management plan – Development of land-use plan for Gash Delta, Gash terminal fan and southern rural Kassala – Development of water conservation works to retain rainfall and enhance pasture regeneration on the eastern bank of the Gash – Establishment of community-managed livestock water points – Creation of a legally recognized arbitration system to solve conflicts over range use **Mesquite Control** – Development of a strategic plan for mesquite control and afforestation with alternative trees to provide a substitute source of livelihoods and to fix embankments – Identification of woodlots for women's groups – Establishment of central tree nurseries and women's group nurseries	Civil works: USD 2.2 million Vehicles: USD 0.2 million Equipment: USD 0.2 million Training and studies: USD 0.3 million Salaries: USD 0.1 million Allowances: USD 0.1 million Operation and maintenance: USD 0.1 million

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK (CONT.)

Activities	Inputs
Component 3. Community development, capacity-building and empowerment (corresponds to Output 4, improved access of non-tenant households to productive and social assets, and Output 5, improved access of local communities to safe and reliable domestic water supply)	
Women Empowerment – Awareness-raising campaign on the importance of women's participation in economic and social life, with proactive support from local leadership – Training on functional literacy, hygiene, nutrition and health care, food preservation and processing, forestry and vegetable gardening, elementary group-management skills	Civil works: USD 3 million Vehicles: USD 0.2 million Training and studies: USD 0.9 million Grant: USD 1.0 million Salaries: USD 0.1 million Allowances: USD 0.1 million Operation and maintenance: USD 0.2 million
Capacity-Building for Non-Tenant Households – Organization of vocational training through apprenticeships, formal training – Facilitate access to microenterprises and small enterprises in livestock trading, marketing of scheme produce, food processing, petty trade – Support for the establishment of producer and marketing organizations for groups of microentrepreneurs	
Potable Water Supply for Human and Livestock Consumption – Engineering design for the existing piped system and wells – Social study of drinking water needs for humans and for the management of water points by communities – Rehabilitation of existing pipelines – Complete redesign of all water outlets – Support for community well and drainage construction in locations where the pipelines cannot reach – Establishment of water-management committees and provision of the appropriate technical support – Institutionalization of 30-50% women participation in these committees and selection among active women – Set up of a fee-collection system	
Community-Development Initiatives – Establishment of community-development committees with 30-50% women participation to manage development initiatives that are specifically relevant to building up the assets of the poor and non-tenant households – Disbursement of matching grants for improved social and economic services – Establishment of clear linkages among the committees, localities and concerned line agencies – Operation of a performance-based voucher system to reward high achievers participating in activities under women empowerment and capacity-building for non-tenant households	

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK (CONT.)

Activities	Inputs
Component 4. Financial services and marketing (corresponds to Output 6, improved outreach of rural financial services to small tenants, small herders, non-tenant households and women) – Organization of a study on credit demand and supply and of another on marketing opportunities – Provision pf incremental credit for farm and off-farm enterprises through a financial institution – Decide on the percentage of loan portfolios available to women based on the results of a credit study and render institutionalization of appropriate criteria for lending and repayment terms for the selection of the partner financial institution – Organization of outreach of financial services to women and men through a mobile bank – Capacity-building for the staff of finance institutions and community organizations on the management of financial services – The financing of a crop-produce processing facility to improve the marketing of main cash crops or livestock products in the area	Vehicles: USD 0.2 million Training and studies: USD 0.1 million Credit: USD 3.6 million
Component 5. Institutional support (corresponds to Output 7, vision for the development of the Gash Delta elaborated in a collective and collaborative manner, and Output 8, institutional arrangements appropriate to the realization of the shared vision are established and enforceable by law) – Operation of the legal committee according to clear terms of reference and authority to reallocate land-tenancy rights – Drafting, negotiation and approval of legislation concerning community-based and resource-based users' associations – Provision of equipment and technical support to WUAs, the Gash Agricultural Scheme and MOIWR, MAAWI. – Organization of an adaptive research programme on the range of crops that can be economically exploited through the scheme – Dissemination of results through on-farm demonstration plots, etc. – Set up of the project coordination unit at the required level of competence – Recruitment of international state-planning advisor – Service contract with the central coordination unit of IFAD projects in Khartoum – Set up of a monitoring system that helps track physical progress and steer institutional reforms	Civil works: USD 5.4 million Vehicles: USD 2.0 million Equipment: USD 3.5 million Technical assistance: USD 1.1 million Training and studies: USD 1.1 million Salaries: USD 0.8 million Allowances: USD 0.7 million Operation and maintenance: USD 1.5 million

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME